وسط تصاعد حدة القتال بينهم وازدياد الوضع الإنساني سوءا

طرفا النزاع في جنوب السودان يعلنان عن تأجيل المفاوضات بينهما

■ اديس ابابا/متابعات:

أعلن طرفا النزاع في جنوب السودان عن تأجيل المفاوضات المباشرة بينهما في أديس أبابا والتي كان مقررا انطلاقها امس، في حين أعلن الجيش الحكومي أنه على مشارف مدينة بور الإستراتيجية متعهدا باستعادتها خلال ساعات، وسط تصاعد حدة القتال بينه وبين قوات رياك مشار النائب السابق للرئيس سلفاكير ميارديت، بينما يزداد الوضع الإنساني سوءا.

وصرح وزير الإعلام مايكل كوي أن الجانبين لن يجلسا إلى طاولة مفاوضات مباشرة ما لم يتم وضع جدول أعمال متفق عليه لهذه المفاوضات، وهو ما أكده أيضا يوهانس موسى بوك المتحدث باسم قوات النائب المنشق مشار.

وكانت المحادثات بين الطرفين انطلقت الجمعة في أديس أبابا لإنهاء قرابة ثلاثة أسابيع من النزاع الذي خلف آلاف القتلى ودفع البلاد إلى شفير الحرب الأهلية، وانهمك وسطاء مجموعة الهيئة الحكومية للتنمية بدول شرق أفريقيا (إيغاد) طوال يوم أمس الاول وامس في عقد لقاءات منفصلة مع الجانبين لحصر نقاط الخلاف بينهما.

وأعلنت مجموعة إيغاد أن المحادثات ستتناول في مرحلة أولى تنفيذ وقف إطلاق النار -الذي أعلنت حكومة الرئيس سلفاكير في وقت سابق التزامها به- ثم حل الخلافات السياسية التي قادت إلى المواجهة الحالية.

■ جانب من المفاوضات لوقف إطلاق النار في جنوب السودان

يأتي ذلك في وقت تتواصل فيه المعارك بولايتي الوحدة وجونقلي، وقال الناطق باسم الجيش النظامي فيليب أقوير أن قواته ستستعيد مدينة بور خلال 48 ساعة، ونفى من جهة أخرى تقارير تحدثت عن توجه قوات مشار صوب العاصمة جوبا.

وتحدث أغوير عن اشتباكات عنيفة بمحيط مدينة بور عاصمة ولاية جونقلي، مضيفا أن قوات مشار تحركت إلى الجنوب من بور بينما تتجه قواته إلى إعادة السيطرة على تلك المدينة الإستراتيجية.

وسخر المتحدث من التقارير التي تحدثت عن توجه قوات مشار صوب العاصمة جوبا، لأن قواته -كما قال- تسيطر على كل الطرق المؤدية إلى المدينة والطريق الذي يربطها ببور.

وقد دفعت المواجهة المسلحة في جنوب السودان آلاف الأشخاص إلى النزوح، وفق ما أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي ناشد طرفي النزاع تسهيل وصول وكالات الإغاثة إلى المدنيين.

وقال ينس لاركي المتحدث باسم المكتب الأممي لتنسيق الشؤون الإنسانية بجنيف إن ستين ألف شخص لجؤوا لقواعد الأمم المتحدة بجنوب السودان، وأشار إلى أن المنظمة تعمل على توسيع نطاق عملها خاصة المدن الأكثر تضررا بسبب العنف، والمواقع الريفية حيث فر المدنيون من أجل سلامتهم.

وأضاف أن المنظمة الأممية أطلقت خطة ستتيح تقديم المزيد من المساعدات للأشخاص الأكثر تضررا من الأزمة، وتشمل 628 ألف شخص على مدى الأشهر الثلاثة القادمة، مؤكدا أن وكالات الإغاثة ستحتاج إلى 166 مليون دولار من المانحين الدوليين لتطبيق خطتها الإغاثية.

وفي وقت سابق، طالب رئيس البعثة الإنسانية للأمم المتحدة بجنوب السودان توبي لانزر الجنود النظاميين والمنشقين بحماية المدنيين والعاملين بوكالات المساعدة الإنسانية، وإلا فإن «الوضع سيتفاقم» بسبب المعارك المستمرة.

مائة قتيل والفلوجة خارج سيطرة الحكومة العراقية

■ بغداد / متابعات :

قالت مصادر أمنية عراقية إن مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار باتت خارج سيطرة الدولة ووقعت بيد تنظيم القاعدة. وتحدثت تقارير عن تجدد الاشتباكات في الرمادي بعد المواجهات الدامية التي أوقعت أكثر من مائة قتيل من القوات الحكومية ومسلحي العشائر والقاعدة والمدنيين.

وذكر المصدر الأمني ذاته أن مدينة الفلوجة خرجت عن سيطرة الدولة إثر القتال العنيف الذي تمّ في اليومين الماضيين، لكنه أشار إلى أن مناطق حول المدينة ما زالت تخضع لسيطرة الشرطة العراقية.

وجاء الإعلان عن سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» على الفلوجة بعد تصريحات مسؤولين أمنيين بأن قوات من رجال العشائر والشرطة استعادت السيطرة على مبان لمراكز الشرطة كانت تحت سيطرة المسلحين في الأيام الماضية.

وكان رئيس مؤتمر صحوة العراق أحمد أبو ريشة قال إن 62 من عناصر القاعدة -بينهم أمير التنظيم في الأنبار أبو عبد الرحمن البغدادي- قتلوا أمس «في اشتباكات مع أبناء العشائر وقوات الأمن العراقية»، مؤكدا أن قوات العشائر والشرطة «استطاعت حتى الآن تطهير قرابة 80 % من مدن الأنبار».

وتفجر القتال في الرمادي الاثنين إثر اعتقال القوات العراقية النائب أحمد العلواني، وقتل بعض أفراد أسرته وحراسه، ثم نزع خيام الاعتصام بالمدينة. وبعد ذلك، امتد القتال إلى مدينة الفلوجة بين مسلحي العشائر المناهضين للحكومة من جهة والقوات العراقية من جهة أخرى.

وبعد دخول مسلحين من تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى كل من الرمادي والفلوجة، اندلع قتال بينهم وبين مسلحي الصحوات المؤيدة للحكومة والمدعومة بقوات تابعة لرئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال الصحفي عبد العظيم عمر للجزيرة إن هدوءا حذرا ساد صباح امس في الفلوجة بعد تعرضها للقصف مساء الجمعة من معسكرات للجيش تقع على مسافة تتراوح بين عشرين وثلاثين كيلومترا من المدينة.

ووفقا لمصادر إعلامية، فإن مسلحي العشائر سيطروا على كل الثكنات ونقاط التفتيش التابعة للجيش العراقي في أبو غريب غرب بغداد، وعلى الطريق الدولي السريع، وأمنوا عدة مدن وضواح، ومنعوا الجيش العراقي من إرسال تعزيزات إلى الأنبار. كما أحرق المسلحون عددا من آليات القوات العراقية، وتحدثت المصادر عن تقدمهم لاقتحام مقر المزرعة ومعسكر طارق التابعين للجيش.

وأضاف الصحفي عبد العظيم عمر أن مسلحي العشائر سيطروا بالكامل على كافة الثكنات في محيط الفلوجة، وقاموا بتأمين الطريق الدولي بين بغداد والرمادي. وتابع أن هدوءا ساد المدينة منذ منتصف الليلة قبل الماضية بعدما تعرضت أحياء الشهداء والعسكري والصناعي للقصف من قبل القوات الحكومية.

وكان عدد من شيوخ العشائر بالفلوجة أعلنوا الخميس الماضي تشكيل «قيادة المجلس العسكري للثوار»، على أن تضم مسلحين من أبناء العشائر للحفاظ على أمن مدينتهم والدفاع عنها.

وفي المقابل، دخل مسلحو الصحوات المشكلة من بعض شيوخ العشائر الموالين للحكومة في مواجهة مع مسلحي القاعدة. وطالب متحدث باسم «المجلس العسكري للثوار» في الأنبار عناصر الصحوات «بالعودة لعشائرهم والانضمام إلى الثوار».

وتحدثت مصادر رسمية عن مقتل ما لا يقل عن 71 من عناصر «تنظيم الدولة الإسلامية» و32 مدنيا خلال الاشتباكات التي جرت أمس الاول في الرمادي والفلوجة. وقالت تقارير إعلامية إن الاشتباكات تجددت صباح امس في الرمادي بين الجيش ومسلحين من «تنظيم الدولة».

وفي الوقت نفسه، تحدث ناشطون على الإنترنت عن قصف موقع للجيش بالرمادي بمدافع الهاون، وعن تدمير آليات له في هجمات استهدفت تعزيزات متوجهة إلى المدينة.

ونقلت «وكالة الأنباء العراقية المستقلة» أن اشتباكات عنيفة اندلعت صباح اليوم بين الجيش ومن سمتهم «إرهابيين» في «شارع 60» وسط مدينة الرمادي. وفي اليومين الماضيين، تواترت أنباء عن استسلام أعداد من أفراد الجيش والشرطة لمسلحي العشائر.

وليس هناك رأي موحد في ما يخص تأمين محافظة الأنبار، ففي حين يؤيد بعض شيوخ العشائر الداعمين للصحوات نشر الجيش والشرطة، يرفض آخرون ذلك ويصرون على أن تتولى قوات من أبناء المحافظة تأمينها.

وقال رئيس الوزراء العراقي السابق إياد علاوي إنه لا يمكن إنهاء وجود التنظيمات المسلحة في العراق دون حل سياسي، ودعا الحكومة إلى إقرار مفهوم المصالحة الوطنية والبدء في بناء دولة مؤسسات ديمقراطية غير طائفية.

ودعا علاوي إلى سحب قوات الجيش من المدن التي ينتشر فيها، بما في ذلك الرمادي والفلوجة، كما دعا إلى إطلاق السجناء الأبرياء.

■ مدينة الفلوجة في العراق

تمهيدا للمصادقة عليه بحلول ذكرى الثورة

التأسيسي التونسي يصوت على أولى مواد الدستور

■ تونس/ متابعات:

صوت المجلس التأسيسي في تونس على أولى المواد في مشروع الدستور الجديد تمهيدا للمصادقة عليه بحلول 14 يناير/كانون الثاني الجاري الذي يصادف الذكرى الثالثة لسقوط النظام السابق، وسيمثل نجاح المجلس في مسعاه خطوة مهمة تساعد البلاد على تجاوز المرحلة الانتقالية بسلام.

وصادقت الجلسة العامة للمجلس على الفقرة الرابعة من التوطئة المتعلقة بالنظام الجمهوري للبلاد بدون إدخال أي تعديل عليها، بينما تعطل النقاش حول الفقرة الخامسة من التوطئة المتصلة بانتماء تونس لبعدها المتوسطي.

وفي أول عملية تصويت صوّت 175 نائبا من أصل 184 نائبا حاضرا في الجلسة لصالح تسمية الدستور الذي أطلق عليه اسم «دستور الجمهورية التونسية» قبل أن يتم المرور للتصويت على توطئة الدستور ثم على الفصول فصلا فصلا، ومن المنتظر أيضا أن يناقش المجلس على امتداد جلساته العامة 225 مشروعا لتنقيح بعض المواد التي تقدم بها النواب.

وأكد رئيس المجلس مصطفى بن جعفر في افتتاح الجلسة أن المصادقة النهائية على الدستور وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ستتم قبل يوم 14 من الشهر الجاري، مضيفا أن مشروع الدستور الجديد سيكون من أفضل الدساتير الموجودة اليوم مع إدخال بعض التعديلات عليه أثناء النقاش.

وطبق القانون الداخلي للمجلس يتعين التصويت بالأغلبية المطلقة (109 أصوات) على كل فصل من فصول الدستور البالغ عددها 150 فصلا، ثم تتم المصادقة على الدستور برمته بأغلبية ثلثي النواب البالغ عددهم 217، فإذا لم تتم المصادقة يعرض للتصويت في جلسة ثانية، وإذا لم تتم المصادقة مرة أخرى يقع عرضة على استفتاء شعبي.

وكانت لجنة التوافقات بالمجلس قد توصلت إلى اتفاقات بشأن أبرز المسائل الخلافية بمشروع الدستور، وتم تضمين التوافقات الخمس داخل النظام الداخلي للمجلس ومنحها إطارا قانونيا حتى تكون نتائجها ملزمة.

وتتعلق المسائل الخلافية خاصة بطبيعة النظام السياسي، وتوزيع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، واستقلالية السلطة القضائية، واستمرار الدور التشريعي والرقابي للمجلس في باب الأحكام الانتقالية، وتشكيل هيئة وقتية لمراقبة دستورية القوانين لحين الانتهاء من تشكيل محكمة دستورية.

ما قبل وما بعد.. تسليح الجيش اللبناني

› وليد أبي مرشد

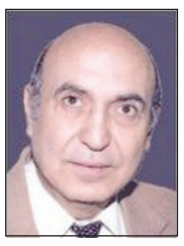

على خلفية النزاع المذهبي - الانفصامي المتسع باطراد بين جمهور «8 آذار» وجمهور «14 آذار»، تبدو أزمة لبنان الراهنة أزمة نظام مرشحة للتحول إلى أزمة هوية مضيعة للكيان اللبناني برمته.

تكمن خطورة هذه الأزمة في تفجرها وسط ظروف إقليمية تسهم في تأجيج التوتر المذهبي وفي أعقاب تجربة تعايش لبنانية كشفت فشلا مزدوجا على صعيدي رهان اللبنانيين على «وطن» جامع يتساوى فيه أبناؤه بصرف النظر عن انتماءاتهم المذهبية وتطلعهم إلى «دولة» عصرية توفر المتطلبات البديهية لحياتهم اليومية - بدءا بالأمن وانتهاء بالطاقة الكهربائية - وقابلة لأن تكون «البديل» عن الوطن.

مأساة لبنانيي اليوم أنهم شعب بلا وطن ولا دولة معا. معظمهم يتمنى لو تترجم على أرض الواقع مقولة رئيس الوزراء اللبناني السابق، فؤاد السنيورة، بأن ما كان «قبل» اغتيال القيادي في تيار المستقبل، محمد شطح، لن يكون «بعده»، إذا كان الوعيد يعني وقف مسلسل الاغتيالات السياسية ووضع حد لمسيرة القضم المنهج لما تبقى من مقومات الدولة المدنية. ربما كان الموعد الأنسب لتمنيات السنيورة في 15 فبراير (شباط) 2005، أي غداة اغتيال رئيس الحكومة السابق، رفيق الحريري.

وتأخرها أكثر من ثماني سنوات عن ذلك الموعد لم يفقدها الكثير من مصداقيتها فحسب، بل بدأ يدفع العديد من المثقفين اللبنانيين إلى تجاوز ما كان يعتبر من محرمات النقاش السياسي: التساؤل عما إذا كان قيام «لبنان الكبير»، عام 1920، خطأ كبيرا ارتكبه بحق أجيالهم اللاحقة الجنرال الفرنسي غورو والبطريرك الماروني الحويك. وفي هذا السياق يدعم المشككون في جدوى تأسيس «لبنان الكبير» ارتيابهم في مقدرته على البقاء واحدا موحدا بملاحظتهم أن معظم أزماته المصيرية - إن لم يكن كلها - كان مصدرها الأقضية الأربعة التي ضُمّت إليه بقرار فرنسي (المدن الساحلية وجبل عامل وسهل البقاع والسهول الشمالية).

كيان «لبنان الكبير» الذي اعتبرته فرنسا، عام 1920، ضمانة جغرافية لمسيحيي لبنان أصبح اليوم، وبفعل التحولات الديموغرافية لمجتمعاته، ساحة تنافس مذهبي المنحى على النفوذ السياسي. أدهى ما في هذا التنافس الذي يستدرج تدخلا خارجيا في شؤون لبنان الداخلية ويستظل به، أن ضحيته الأولى هي صيغة التعايش التعددي لأبنائه.. مع علم الجميع بأن القضاء عليها يستتبع القضاء على علة وجود «لبنان الكبير».

على ضوء خلفية لبنان التاريخية يبدو لافتا أن تعود فرنسا إلى التعاطي المباشر مع الشأن اللبناني بعد 97 سنة على تفاهم ممثلها، جورج فرنسوا بيكو، وممثل بريطانيا، مارك سايكس، على إقامة كيان «لبنان الكبير» (في سياق تقاسمهما لتركة الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط). هل تطمح فرنسا للعودة إلى لعب دور «الأم الحنون» للبنان (ربما على قاعدة «اللي شبكنا يخلصنا»)، أم أن عودتها، هذه المرة، مشروطة بمسلمات إقليمية ودولية وبالتالي بدور محدود الأبعاد؟

عودة فرنسا إلى لبنان تتم اليوم في إطار معطيين مفروضين سلفا على حركتها: تمويل عربي محدد الأهداف، ومباركة أميركية ضمنية - رغم كل ما يقال عن مغزى اختيار العتاد الفرنسي، عوض الأميركي، لتسليح الجيش اللبناني، مما يعني أن فرنسا ستتصرف في لبنان بموجب وكالة عربية - أميركية، تعد بأن يكون لبنان «حصة» العرب والغرب - إن صح التعبير - لا حصة روسيا وإيران، في أي تسوية شاملة لأوضاع الشرق الأوسط قد يخرج بها مؤتمر «جنيف 2» أو «منترو - 1».

بانتظار أن يتضح مستوى التسليح الموعود للجيش اللبناني ونوعيته، وتحديدا «أمر المهمة» الجديد للمؤسسة العسكرية، يأمل العديدون أن يحقق السلاح الفرنسي هدفين ملحين: تعزيز إمكانات الجيش بحيث يصبح مؤهلا لحماية حدودهم من كل الأخطار الخارجية، وتعديل ميزان الخلل العتادي مع السلاح غير الشرعي المنتشر فوق أراضيهم.

قد يكفي إنجاز هذين الهدفين لإعادة شيء من الثقة إلى نفوس المحبطين من تركيبة كيان «لبنان الكبير». وإكمالهما بنجاح، فرنسيا ولبنانيا، يبرر القول (بالإذن من الرئيس السنيورة): ما كان قبل الهبة السعودية للجيش اللبناني لن يكون بعدها.

كيري يعرض قوات أميركية لحماية دولة فلسطينية

تناولت صحف أميركية أزمة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وقالت إحداها إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري يحث الجانبين نحو اتفاق سلام، وأشارت أخرى إلى أن كيري ربما عرض قوات أميركية لحماية حدود الدولة الفلسطينية المقترحة.

فقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيتها إلى أن الولايات المتحدة تبذل جهودا مضنية نحو إيجاد إطار لاتفاق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في ظل المفاوضات المتعثرة بين الجانبين.

وقالت إن وزير الخارجية الأميركي يقوم بزيارته العاشرة إلى منطقة الشرق الأوسط في إطار السعي الأميركي لحث الإسرائيليين والفلسطينيين على التمسك بالجدول الزمني المنصوص عليه بحسب المفاوضات التي سبق استئنافها في يوليو/تموز الماضي.

وأوضحت الصحيفة أن كيري يسعى إلى اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين بحلول نهاية أبريل/نيسان القادم، ووصفته بأنه اتفاق يتناول الحدود والأمن واللاجئين والقدس والاعتراف المتبادل، وأن من شأنه أن يؤدي إلى ولادة دولة فلسطينية مستقلة، وبالتالي إلى إنهاء الصراع المستحكم بين الجانبين منذ عقود.

دولة يهودية

من جانبها، دعت صحيفة واشنطن بوست -في مقال للمحلل يوناتان توفال- وزير الخارجية الأميركي كيري إلى تبني الموقف الإسرائيلي المتمثل في ضرورة اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيلية يهودية، وهو الموقف الذي يشدد عليه بدوره رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وأشارت الصحيفة إلى أن مطلب يهودية الدولة الإسرائيلية يعود إلى طلب سبق أن نادى به رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت في 2007، داعية إلى عدم تجاهل هذا المطلب.

وأضافت أن الرئيس الأميركي باراك أوباما اتخذ خطوة مهمة بشأن يهودية إسرائيل، وذلك عندما عرّف رؤيته للسلام في خطابه في 2011 بالقول إنه يشمل «إسرائيل كدولة يهودية ووطن لليهود، ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني».

دولة فلسطينية

وفي السياق، أوردت صحيفة ذي كريستيان ساينس مونيتور أن تقارير إسرائيلية غير مؤكدة تحدثت عن عزم الولايات المتحدة إرسال قوات عسكرية أميركية لحماية حدود الدولة الفلسطينية المتوقعة ولادتها من اتفاق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأوضحت أن من مهام القوات الأميركية أيضا منع أي قوات معادية من العبور إلى إسرائيل عن طريق وادي الأردن، وأنها ستحل محل قوات إسرائيلية متمركزة في المنطقة، وأن من شأن القوات الأميركية المساهمة في توفير الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

يُشار إل أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس التقى أمس برام الله وزير الخارجية الأميركي الذي يقوم بزيارته العاشرة للمنطقة في محاولة جديدة لدفع محادثات السلام، ويأتي هذا التحرك وسط رفض فلسطيني شعبي لسياسة واشنطن «المنحازة» لإسرائيل وأمنها، على حساب مقومات الدولة الفلسطينية.

وتواصل اجتماع الرئيس الفلسطيني مع رئيس الدبلوماسية الأميركية أربع ساعات، وقال كيري في تصريح مقتضب قبيل بداية الاجتماع «إن كل يوم نحرز فيه تقدما».

العراق بحاجة للمصالحة وليس للسلاح

تناولت صحف بريطانية وأميركية الأزمة العراقية المتفاقمة، وقالت إحداها إن العراق يحتاج إلى المصالحة وليس لأسلحة أميركية لإنهاء «الحرب الطائفية»، وقالت أخرى إن مزيدا من البنادق ليس من شأنه إنقاذ العراق من محنته.

فقد قالت صحيفة ذي إندبندنت البريطانية إن أعمال العنف والاشتباكات المتواصلة في العراق حصدت أرواح أكثر من ثمانية آلاف شخص في العام الماضي وحده، وإن هذه الخسارة البشرية تعتبر الأكبر في البلاد منذ 2008.

وأشارت الصحيفة إلى أن حدة العنف تتزايد في العراق، موضحة أن السلطات تستخدم الطائرات من دون طيار في استهداف المدن والبلدات العراقية، وأنها تستخدم الدبابات في حرب الشوارع وتقوم بأعمال القتل وبشن حملات اعتقال تعسفية في البلاد.

وأضافت الصحيفة أن الأوضاع سبق أن اشتعلت بالعراق في أعقاب الغزو الأميركي والبريطاني، وأن البلاد تشتعل من جديد في معارك طاحنة، وخاصة في محافظة الأنبار (غربي بغداد)، مما ينذر بانزلاق العراق مرة أخرى إلى أتون حرب طائفية شرسة.

مصالحة وطنية

وبينما دعت الصحيفة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الضغط على رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من أجل إجراء مصالحة وطنية في البلاد بدلا من الاستمرار بتزويده بالأسلحة، أشارت إلى أن موجة الاحتجاجات الراهنة في العراق انطلقت في أعقاب اقتحام قوات عراقية منزل ومكتب وزير المالية رافع العيساوي في أواخر 2012 وقيامها باعتقال المئات من حراسه.

يُشار إلى أن اشتباكات تتواصل بين مسلحي العشائر والقوات الحكومية في مدينة الرمادي وعدد من مدن محافظة الأنبار، حيث فضت قوات من الجيش والشرطة الاثنين الماضي اعتصاما مناهضا للحكومة.

وكان المالكي -الذي يحكم البلاد منذ 2006 - اعتبر قبل أيام أن ساحة الاعتصام في الأنبار تحولت إلى مقر لتنظيم القاعدة، ومنح المعتصمين فيها «فترة قليلة جدا» للانسحاب منها قبل أن تتحرك القوات المسلحة لإنهائها.

من جانبها قالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في افتتاحيتها إن مزيدا من البنادق ليس من شأنه إنقاذ العراق من أزمته، وأوضحت أن أوباما يرسل بمزيد من الأسلحة إلى المالكي من أجل مواجهة العنف المتزايد في البلاد.

فحوص تؤكد هوية الانتحاري منفذ هجوم الضاحية الجنوبية لبيروت

■ بيروت / متابعات:

أكد الجيش اللبناني، امس السبت، أن شاباً من شمال لبنان نفذ الهجوم الانتحاري الذي وقع الخميس في الضاحية الجنوبية لبيروت وأسفر عن 4 قتلى.

وقال الجيش في بيان إنه تبين بنتيجة فحوص الحمض النووي الريبي (دي إن إيه) «لأشلاء الانتحاري التي وجدت داخل السيارة المستخدمة في عملية التفجير أنها عائدة للمدعو قتيبة محمد الصاطم».

وأضاف البيان «تستمر التحقيقات بإشراف القضاء المختص لكشف كامل ملابسات الحادث».

ويأتي ذلك بعد يومين من التفجير الذي أدى إلى سقوط 4 قتلى وإصابة أكثر من 70 بجروح في الضاحية الجنوبية لبيروت.

وكان مسؤول محلي من بلدة الشاب قال، الجمعة، إن جهاز مخابرات الجيش اللبناني اشتبه بأن الصاطم نفذ عملية التفجير الانتحارية الخميس.

وذكر نور الدين الأحمد، رئيس بلدية بلدة وادي خالد ذات الغالبية السنية والحدودية مع سوريا، أن «والد الشاب قتيبة الصاطم تبلغ من فرع مخابرات الجيش في المنطقة أن هناك شبهات حول كون ابنه البالغ من العمر 20 عاماً فجر نفسه في الضاحية الجنوبية».

وأشار إلى أن هذه الشبهات كانت مبنية على العثور على إخراج قيد عائد لقتيبة الصاطم في مسرح الانفجار في الشارع العريض في حارة حريك في الضاحية، معقل حزب الله الشيعي.

وعلى الإثر «خضع الوالد لفحص الحمض النووي (دي إن إيه) لمطابقته مع فحوص الأشلاء» التي عثر عليها في مكان الانفجار.

■ أسرة الشاب الذي نفذ الهجوم الانتحاري وفي البرواز تظهر صورته